



دولة الأهرام

ضمانات الحل

ان تسوية اية ازمة معقدة ، يدخل فيها اكثر من طرف دوليا واقليميا كازمة الشرق الاوسط (وهي ازمة لا بد ان تجرى تسويتها على مراحل) تقتضى لا شك «ضمانات» لربط مراحل التسوية .

الا ان «الضمانات» لا تستمد قوتها من مبرراتها القانونية ، بقدر ما تعتمد على الاصرار على الهدى وهدى الاستعداد التصحيحية من اجل تحقيقه .

ان الضمان الذى يملك طرف ثالث « اعطاه ، هو لاشك مرتبط بمصلحة هذا الطرف الثالث بصورة او بأخرى . ولن يكون مطابقا «للضمان» كما يريده صاحب المصلحة - اصلا - فى النزاع .

وقد اثبتت سنوات الازمة منذ عام ١٩٦٧ ان « الضمانات الدولية » كما حسبتها قرارات الامم المتحدة واحكام الشرعية ، ظلت كلها جبرا على ورق ، ولم تستطع وحدها الزام المعتدى بالتخلي عن عدوانه .

واذا صح ان واجب مصر هو استقلال اثر الازمة على اطراف دولية مختلفة لحنها على الاسهام بدور من اجل الحل ، وتيسير خطوات الحل بضمانات من جانبها ، الا ان حرب اكتوبر قد اثبتت ان الضمان الوحيد كما أكد الرئيس السادات هو الضمان الذى يوفره صاحب المصلحة ذاته فهدد العدوان ، وفى التوصل الى تسوية عادلة يسترد بمقتضاها حقوقه المشروعة . □